الموارد البشرية النوعية و الشركات المتعددة الجنسيات في ظل اقتصاد المعرفة

الأستاذ: أيت عكاش سمير ، المركز الجامعي البويرة .

الأستاذ: رحمون بوعلام ، جامعة سعد دحلب البليدة

مقدمة:

بعد انهيار النظام الاشتراكي في أواخر الثمانينات و سيادة النظرية الغربية التي تعتمد على اقتصاد السوق و المنافسة الحرة ،و تعظيم دور القطاع الخاص ،ظهر مفهوم جديد ألا و هو العولمة ،و الدى بدوره يعتمد على الانفتاح الاقتصادي و توسيع الأسواق و النمو المتسارع لتبادل السلع و الخدمات،و استخدام التكنولوجية المتطورة.

و تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من المظاهر الأساسية لإنتشارو اتساع ظاهرة العولمة فهي تتميز بفائض إنتاجي ضخم و نشاط استثماري واسع يشمل الدول المتقدمة و النامية على السواء .

و تعتبر أهم ميزة تميز هده الشركات هى سيطرتها على التقنية الحديثة و المتطورة ذات الربحية العالية و المخاطر المتوقعة باعتمادها على الموارد البشرية النوعية ذات الكفاءة العالية و المستوى العلمي المرتفع ،و بالتالي أصبحت الموارد البشرية هي الثروة الحقيقية لهده الشركات و الميزة التنافسية لها .

1 -الشركات المتعددة الجنسيات :

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من الظواهر البارزة في الاقتصاد العالمي، وتتمثل الأسباب التي أدت إلى نشوؤها في تطور النشاطات الاقتصادية و حجم المشروعات التي تؤديها فهي تتكون من عدة فروع تتوزع في أنحاء المعمورة و الشركة الواحدة تنتج منتجات متنوعة تبدأ من أقل شيء يحتاجه الإنسان إلى أكبر شيء تحتاجه الدول ،تتسم هده الشركات بعدم تمركز الإنتاج في مكان واحد ،و بالتالي فهي تسوق إنتاجها في جميع أنحاء العالم ،فتجدها تستخرج مادة الخام من بلد معين و تحوله إلى مادة وسيطة في بلد أخر ثم تنتجه على شكل مادة نهائية في بلد ثالث ،و لهده الشركات رؤوس أموال ضخمة

تعتمد عليها لتقوم بهده العمليات ، وتستطيع هده الشركات تحريك رؤوس أموالها في أنحاء العالم بحرية بفضل قوانين حرية التجارة العالمية، و في هدا كله نجد أنه من الصعب الفصل بين هده الشركات ، و العولمة ، و التكنولوجية و اقتصاد المعرفة، نتيجة الارتباط و لتكامل الوثيق بين هده الجوانب كافة و ارتباطا بطبيعة ملكية و نشاط هده الشركات ثم إطلاق العديد من المصطلحات التي يراد وصفها بها من خلال تسميتها بالشركات متعددة الجنسيات و الشركات عابرة القوميات و غيرها من التسميات العديدة ، و تعود التسميات العديدة التي تطلق على هده الشركات ناجم بالأساس عن اختلاف وجهة النظر و التي من أهمها مايلى :

- و جهة النظر التي ترى بأن هده الشركات هي التي تزيد أعمالها و مبيعاتها في رقم معين ، و تمتلك نشاط في عدة دول و بالذات النشاط الإنتاجي ،و تتمتع بقدر من الحرية في ممارسة نشاطها هدا خارج الدولة الأم.
- وجهة النظر التي ترى بأنها الشركات التي تمتلك و تدير مشروعات في أكثر من دولة.
- و كدالك وجهة النظر التي تعتبر أن الشركات هده هي التي تمارس نسبة مهمة من نشاطها في الدول الأخرى .
- و أيضا من يرى بأنها الشركات التي تمتلك و تدير كل أو جزء من مشروع استثماري في أكثر من دولة و أن تكون ملكيتها و نشاطها و إدارتها في أكثر من دولة.

أ- السمات المميزة للشركات المتعددة الجنسيات :

تتسم الشركات المتعددة الجنسيات بالعديد من السيمات، و التي يتمثل بعضها فيمايلي :(1)

الحجم الكبير للشركات هذه ،و الذي يرتبط بتوفر إمكانات و قدرات ضخمة لديها مالية،و فنية،و بشرية،و قدرات إدارية و تنظيمية.

- تنوع المنتجات و النشاطات، بالشكل الذي يحقق للشركات زيادة نشاطها من خلال هدا التنوع إضافة إلى ما يحقق لها من تخفيض لدرجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها عند قيامها بعملها و نشاطاتها .
- التوزيع الجغرافي للمنتجات و النشاطات، حيث يتم تجزئة الإنتاج و النشاط تبعا للمعايير التي يتم من خلالها الوصول إلى أقصى ربح ممكن،و بتخفيض درجة المخاطرة

عن طريق توزيع هده النشاطات في عدة دول.

- تركز سلطة إتخاد القرارات،أي أن القرارات الأساسية بالخصوص عمل هده الشركات التي تتخذ على مستوى المركز و بالذات القرارات الإستراتيجية الخاصة بحجم النشاط ،و توسعاته و ما يرتبط به في مجالات أساسية مع توفير الموارد و الحرية في إتخاد القرارات و بالذات التنفيذية منها بالشركات التابعة أو فروعها.
- مركزية عمليات البحث و التطوير و بالذات التكنولوجي و دالك بسبب حاجتها لموارد و إمكانيات ضخمة مالية وفنية وبشرية و هو الأمر الذي يجعل من الضروري توفيرها و القيام بها مركزيا.
- و أخيرا فإن هده الشركات تتسم بكون ملكيتها و إدارتها دولية و الأهم هو ممارسة عملها و نشاطاتها يكون دوليا.

و حسب بعض الإحصائيات التي أجرتها المجموعة الأوروبية عام 1975 أفادت بأن الشركات متعددة الجنسيات تتمتع بوضعية السيادة في كافة قطاعات صناعة المنتوجات ذات التكنولوجية العالية (يستثنى منها صناعة الطائرات و الفضاء بسبب ارتباطها بقضايا الدفاع و الأمن الوطني) وتبدل هده الشركات مجهود اكبر في مجالا ت البحث و التطوير و تحتكر أكبر قدر من الصادرات بحيث أفادت هده الإحصائيات بأنه هناك ما يقارب 10000 من الشركات المتعددة الجنسيات عبر العالم، 2570 شركة منها تأسست في دول المجموعة الأوروبية ،وهده المجموعة الأخيرة من الشركات تمتلك 49259 فرعا في دول العالم، بينما تمتلك المجموعة الأوروبية من الفروع 173 من الشركات المتعددة الجنسيات للمجموعة الأوروبية ، تمللك فروعا في أكثر من عشرين بلد مقابل113 من الشركات الأمريكية التي تملك نفس القدرة على الاستثمار.

و في 1983 بلغ عدد الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات العاملة 1708 ،و بلغت جملة مبيعاتها أكثر من بليوني دولار ،أما الشركات الأوروبية العاملة في نفس القطاع فبلغ عددها 3442 ، و بلغت مبيعاتها أكثر من ثلاثة بلايين و نصف دولار في نفس العام ،مثل هده الإحصائيات من شأنها أن تعطي فكرة عن أحجام الشركات متعددة الجنسيات التي تأسست في أمريكا و أوربا و الفروقات في عوائد إشتثمارتها المالية.

و تجدر الإشارة إلى أن نفس هده الإحصائيات قد أشارت إلى أن مجمل مبيعات 200 من أكبر الشركات متعددة الجنسيات في العالم تجاوزت ثلث الدخل الوطني الإجمالي

لدول منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي ،كما أن الشركات المتعددة الجنسيات ككل تشغل ثمن من القوى العاملة الكلية لبلدان منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي.[2]

ب- تطور نشاط الشركات المتعددة الجنسيات:

إن الشركات المتعددة الجنسيات التي تتعدى و تتجاوز جنسية أي دولة في نشاطاتها و جدت أ صلا مند فترات ليست بالقليلة ارتباطا بحاجة الدول المتقدمة أساسا و بالذات في بدايات تطورها حيث كانت تبرز الحاجة الماسة فيها و بالذات بعد الثورة الصناعية وزيادة حجم الشركات ، و زيادة نشاطاتها في الأسواق من أجل تصريف إنتاجها و من أجل توسيع السوق،بالشكل الذي يحفزها على التوسع و النمو و التطور ،و كذلك حاجتها الماسة إلى الحصول على مستلزمات الإنتاج و عناصره و بدون الاقتصار في دلك على السلع المحلية أو على موارد و مستلزمات النشاط المحلي ، و هو ما دفع الشركات نحو التطور و إستمراريته ،أو أتساعه إلى العمل خارج الدول التي وجدت فيها ، وبدلك أ صبحت تسيطر على العديد من النشاطات نتيجة تطور نشاطاتها و التي منها مايلي:

- سيطرتها على النشاطات الإنتاجية و بالذات الصناعية منها ، بحيث نسبة مهمة من إنتاج هده المنتجات يتم من قبل هده الشركات .
- سيطرتها على النشاطات التسويقية سواء تلك التي تتصل بتسويق المنتجات داخل كل دولة من الدول ،أو النشاطات التسويقية الخارجية من خلال سيطرتها على نسبة مهمة من صادرات العديد من السلع و الخدمات و كذلك على الوردات منها .
- تحكمها بالقدرات التكنولوجية التي يتم استخدامها في القيام بالنشاطات الاقتصادية ، بالذات الإنتاجية و التسويقية ، إضافة إلى النشاط الاستثماري و دلك من خلال امتلاكها القدرات المرتبطة بتوليد المعرفة التكنولوجية ابتدءا من إ نتاجها و من ثم نقلها و توزيعها و تصريفها .
- سيطرتها على النشاطات التمويلية ،لأن المال هو عصب الحياة المعاصرة و دلك من خلال سيطرتها على المصارف الكبرى التي تعود ملكيتها لهده الشركات و التي تمارس عملياتها على مستوى العالم كله في إطار عولمتها .
- سيطرتها على المعرفة العلمية، المرتبطة بالتطور العلمي، من خلال سيطرتها على البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و استخدامه في كل المجالات و خاصة الإنتاجية منها.

و بهدا تبرز مدى أهمية الشركات متعددة الجنسيات و المرتكزة على قوتها وسيطرتها على المجالات الاقتصادية ،إنتاجية،استثمارية ،و تسويقية و تمويلية، وسيطرتها على كل المجالات التي يتضمنها اقتصاد المعرفة ، و هدا بالاعتماد على الجهد الفكري للموارد البشرية و إحلاله محل الجهد العضلي ،و بشكل مستمر و متزايد و متسارع، وهو الأمر الذي يدفع نحو تحفيز العاملين على تطوير معارفهم و قدراتهم الفكرية ومهاراتهم العلمية ، و التخصصية منها بالذات ، و تعديلها بالشكل الذي يتناسب مع الحاجة للعمل الفكري و المهارات التخصصية عالية المستوى ، المطلوب للعمل في اقتصاد المعرفة وبالذات بما يتناسب و التقنيات المستقدمة التي يتضمنها و التي تزداد تطورا و تعقيدا بصورة مستمرة وسريعة ، و هو الأمر الذي يستدعي تطوير معارف و خبرات العاملين وقدراتهم الفكرية بالشكل الدى يتماشى مع طبيعة التقنيات المتقدمة هده ومع استمرار التطور و التعقيد فيها ، خاصة في ظل توفر الحافز على إحداث هدا التطوير والذي يتمثل بالمرتبات و الدخول المرتفعة التي يحصل عليها العاملين في المجالات التي تستخدم فيها و بدرجة أكبر الدين يسهمون في توليدها .

2 - الموارد البشرية و إحداث الثروة :

إن الاهتمام بالموارد البشرية و رعايتها يعد أهم ظاهرة تشغل بال المسؤولين بالدول المتقدمة و النامية على السواء في و قتنا الحاضر، و يرجع هدا الاهتمام إلى كون الموارد البشرية تمثل أهم عناصر الإنتاج و مصدر التميز و التفوق للمؤسسات بكل أنواعها وبالخصوص الشركات المتعددة الجنسيات، فكل عمليات الإنتاج و التسويق و التمويل... الخ تتم إلا بتوفر الخبرات و المهارات البشرية اللازمة، و التي تقوم كذلك بابتكار وتكوين رأس المال المادي (الآلات،و المكائن، و المعدات .....و غيرها)، و الذي تمثله كافة الأصول التي تستخدم في العمليات الإنتاجية و تطوير أنواعه و نوعيته، فالموارد البشرية و بالذات المتطورة منها ، و التي تتوفر لديها المعرفة العلمية و العملية، و الذكاء و القدرة على الإبداع تلعب دورا مهما في اقتصاد المعرفة .

أ- مفهوم الموارد البشرية:

من الضروري تحديد ماهية الموارد البشرية حتى لا يكون عدم الوضوح في تحديدها سببا للاختلاف بخصوصها، و منعا من تداخلها مع المفاهيم الأخرى ذات العلاقة بها في حالة عدم التحديد الواضح لها فالموارد البشرية تشير إلى السكان في المجتمع ، و يمكن

توضيح علاقات التقارب و التباعد بين السكان و كل الموارد البشرية الاقتصادية و غير الاقتصادية، و كذلك ما يدخل منها في القوى العاملة و مالا يدخل (3) ، في الشكل التالي :

(الشكل رقم 1 :العلاقة بين الموارد البشرية و القوى العاملة)

المصدر: (4)

فمن خلال هدا الشكل ،و اعتمادا على بعض التعاريف المقدمة ،نجد أن الموارد البشرية تشمل ثلاثة مفاهيم [1]:

-المفهوم الضيق: و يتضمن كافة العاملين في النشاطات الاقتصادية بما في دلك العاطلين عن العمل و الراغبين فيه ، ممن هم في سن العمل أي القوة العاملة، و يرتبط هدا المفهوم بالجزء من السكان النشطين اقتصاديا أي الدين يقومون بأداء النشاطات الاقتصادية.

- المفهوم الواسع : و يتضمن كافة الأفراد الدين يمكن أن يدخلوا سوق العمل، ويقومون بأداء النشاطات الاقتصادية سواء في الوقت الحاضر أو المستقبل ، وهدا يعني أنه يشمل الأطفال و الطلبة و كافة من هم دون سن العمل و الدين يمكن أن يمارسوا العمل و تأدية النشاطات الاقتصادية لاحقا.

- المفهوم الأوسع : و يتضمن جميع سكان الدولة ، و التي تكون مسئولة عنهم باعتبارهم مواطنين فيها، و هده المسؤولية تبدأ من بداية حياة الإنسان و تستمر مع استمراره في الحياة ، و بهدا المفهوم فإن الموارد البشرية تشمل كافة القدرات و الإمكانات المرتبطة بالسكان و التي يمكن أن تسهم في إنتاج السلع و الخدمات ، أو في التحفيز على هدا الإنتاج من أجل توفير الإشباع للرغبات و الاحتياجات المختلفة فردية أو جماعية.

وبدلك فإن الموارد البشرية بمفهومها الأوسع ، تساهم في القيام بالنشاطات الاقتصادية و منها النشاطات الإنتاجية ، وتوسيعها من خلال العرض أو من خلال الطلب على منتجاتها ، و بدلك فإن هدا المفهوم يشمل حتى الأفراد من الكبار خارج سن العمل، وكذلك العجزة و المرضى و نزلاء السجون و غيرهم من الدين في سن العمل، و لا تتاح لهم الإمكانيات للمشاركة في القيام بالنشاطات الاقتصادية ، ودلك لأن كل السكان بمختلف أعمارهم يشكلون مصدر الطلب على السلع و الخدمات و التي يتم إنتاجها ، و التوسع في هدا الإنتاج اعتمادا على تلبية هدا الطلب.

ب - الموارد البشرية في الفكر الاقتصادي :

نظرا لأهمية الموارد البشرية و دورها الأساسي في القيام بالنشاطات الاقتصادية وتكوين الثروة ، و في العمل من أجل إحداث التنمية الاقتصادية، فقد تم إعطاء الاقتصاديين تأكيدا وضحا على الموارد البشرية و اهتمام خاص بها ، و برز هدا التأكيد و الاهتمام في كتابات كل من الاقتصاديين الأوائل و الاقتصاديين المحدثين.

و قد يبرز التأكيد على أهمية الموارد البشرية و دورها الحاسم ، في تأكيد أدم سميث على تقسيم العمل الذي يرتبط بالموارد البشرية و يقوم عليها ، و الذي تتمثل تأثيراته في التحسينات الكبيرة في إنتاجية عنصر العمل و في الجزء الأكبر من المهارة ، و يؤكد سميث على أن العمل لأية أمة يعتبر الذخيرة التي توفر لها كل ضرورات الأشياء النافعة للحياة، ومنه يتبين مدى الاهتمام الذي يعطيه سميث للموارد البشرية، حيث يعتبر العمل الذي تؤديه الموارد البشرية المقياس الحقيقي للقيمة التبادلية لكل السلع ، و هو الأمر الذي اعتمده ريكاردو حيث اعتبر أن قيمة السلعة التي تجري مبادلتها تعتمد على كمية العمل النسبية الضرورية لإنتاجها ، و اعتبر أن نوعية العمل المختلفة تحصل على عوائد مختلفة ، و هو الأمر الذي تضمنته المدرسة الكلاسيكية التي اعتبرت أن العمل هو أساس القيمة أي نظرية القيمة-العمل، ومن المحاولات الأولى التي تمت في عام 1661 لتقدير القيمة النقدية للكائن البشري من قبل وليام نيتي الذي اعتبر العمل أب الثروة ، و بالتالي ينبغي أن يكون متضمنا في آي تقدير لثروة الأمة ، و كذلك توجد إشارات لدى كل من ساي و مالش و ستيوات ميل بخصوص الاهتمام بالعنصر البشري و تعليمه ، إذ أن ساي اعتبر السعي لتعليم الأفراد كسعي الأمم لأن تصبح غنية ، و ذكر مالش بأن الافتقار إلى التعليم يجعل الناس فقراء و الفقر يجعلهم غير سعداء، و أن الحكومة إدا ساعدت على تعليم الفقراء فإنها تجعلهم أكثر سعادة ، كما ذكر ستيوات ميل بأن الإصلاح الاجتماعي

يعتمد على التعليم ، ودعا إلى ضرورة نشر المعرفة لكي يتم تحسين نوعية الناس و جعلهم أكثر تحكما في اتجاهات نشاطاتهم.

و كذلك نجد التأكيد على اعتبار الموارد البشرية كرأسمال من قبل عدد من الاقتصاديين، حيث اعتبر جان باتيست ساي المهارات و القدرات التي تكتسب بكلفة لزيادة إنتاجية العمل كرأسمال، و نجد لدلك التأكيد لدى جان مارشال حيث يشير إلى أن إنتاج الثروة يعتبر وسيلة لعيش الإنسان و لإشباع حاجاته، و أن الإنسان نفسه يعتبر الوسيلة الأساسية لإنتاج الثروة و هدفها النهائي ، و يؤكد مارشال على التعليم بوصفه استثمارا قوميا و قد خصص مارشال عدة مباحث من كتابه (مبادئ الاقتصاد) للبحث في السكان و في الجوانب النوعية للسكان حيث أعطى اهتماما للتدريب الصناعي باعتباره ضروريا لتطوير الكفاءة الصناعية و مبينا الجوانب المختلفة للتدريب الصناعي و موضحا بعض المفاهيم التي تتصل كذلك كالمهارة ،و القدرة، و التعليم الفني، و التعليم العالي وغيرها ، و اعتبر مارشال رأسمال المادي أقل أهمية من العمل، حيث أن رأسمال يشتق فقط من الاستعمال البشري للمواد الخام و من الطبيعة، كما أنه يرى أن أبلغ أنواع رأسمال هو قيمة رأسمال الذي يستثمر في الإنسان.

و من كل ماسبق يتبين مدى تأكيد الاقتصاديين الأوائل على أهمية الموارد البشرية و ضرورة تنميتها و تطوير مهاراتها ، وبالذات من خلال التعليم بسبب دورها الواضح والأساسي في عمل الاقتصاد و في العمل من أجل تنميته و تطوره .

و قد برز اهتمام واضح بالموارد البشرية في السنوات القليلة الماضية و أهمية الاستثمار فيها باعتبارها رأسمال بشري ، حيث ركز العديد من الاقتصاديين على الموارد البشرية وبدلو جهدا كبيرا من أجل توصيف و تطوير مفهوم رأسمال البشري و من خلال الاستثمار في الإنسان ، أي من خلال تكوين رأسمال البشري عن طريق العديد من النشاطات و التي من أهمها التعليم بكافة أشكاله و مستوياته والتدريب و غيره .

و قد كانت بداية الاهتمام المالي بالعنصر البشري هو ما أثاره شولتز ، حيث يبين أن الاقتصاديين لديهم معرفة طويلة و بعيدة ، إلا أن السكان هو جزءا من الثروة القومية مقاسة بما يساهم به العمل بالإنتاج ، و أن القدرة الإنتاجية للكائنات البشرية الآن هي أكبر من كل الأشكال الأخرى للثروة مأخوذة معا ، و أن الاستثمار في رأسمال البشري يمكن أن يفسر ظاهرة نمو الإنتاج بدرجة تفوق الزيادة في العمل ، و الأرض و رأسمال .

و ركز شولتز على مفهوم رأسمال البشري ، و اعتبر أن الاستثمار البشري المكون لرأسمال البشري يتضمن العديد من النشاطات التي تحسن القدرات البشرية ومنها [1] :

- التعليم النظامي في المستوى الابتدائي و الثانوي و العالي .
- التدريب أثناء العمل.
- التسهيلات الصحية و الخدمات.
- انتقال الأفراد و العوائل من أجل تغيير فرص العمل.

و يؤكد شولتز أن السمعة المميزة للنظام الاقتصادي المالي هي النمو في رأسمال البشري ، و أن السكان هم الجزء المهم من ثروة الأمم و يدعو إلى مفهوم واسع لرأسمال بحيث يتضمن رأسمال البشري من خلال الاستثمار في الإنسان .

و استمر بعد دلك تأكيد الاقتصاديين على الاهتمام بنوعية الموارد البشرية و الدور الهام الذي تؤديه في القيام بالنشاطات الاقتصادية و في إحداث التنمية ، و هو الأمر الذي يبرز في تأكيد هاربيسون و مايرز على أن بناء الأمم يتوقف على تنمية البشر وتنظيم النشاط البشري، و الإشارة إلى أنه من الصحيح هو أن رأسمال و الموارد الطبيعية والمعونات الأجنبية و التجارة الدولية كلها تلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي ، ولكن ما من واحد منها يفوق في أهميته عنصر القوى البشرية ، ولدلك يؤكد بيكر على أن رأسمال البشري سيكون جزءا مهما من التفكير بخصوص التنمية و توزيع الدخل ، و دوران العمل و مشكلات أخرى لمدة طويلة قادمة .

و مما سبق و بالنظر للاهتمام الكبير الذي أولاه الاقتصاديون للموارد البشرية وللعنصر البشري ، فقد أصبح هدا الاهتمام يطلق عليه ثورة الاستثمار البشري في الفكر الاقتصادي المعاصر.

3 - الموارد البشرية و اقتصاد المعرفة :

ثمة اقتصاد جديد يتطور و هو اقتصاد المعرفة ، و هدا الاقتصاد يتطور بسرعة وعلى نطاق واسع، كما تتوسع خصائصه و تتجدر مبادئه في مواجهة ألا قتصاد التقليدي وخصائصه و مبادئه الأساسية، ومع دلك لازال علماء الاقتصاد في مقرراتهم الدراسية ومصادرهم الأساسية بعيدين عن التصدي بالدراسة و التحليل و استشراف نتائجه (التحليل الوصفي)، أو في التصدي لما يجب عمله إزاءه (التحليل المعياري) .

فإذا كان الاقتصاد هو علم الندرة أو العلم الذي يدرس الخيارات في عالم الندرة فإن اقتصاد المعرفة هو في أبرز خصائصه و خاصة في ظل التكنولوجيا الرقمية و نموذجها الأرقى الانترنيت هو اقتصاد الوفرة ، فمبدأ الندرة يرتكز على الماديات أو الملموسات

و ما يمكن أن يكون بحكمها ، حيث امتلاك المزيد من سلعة يعني عادة امتلاك ما هو أقل من سلعة أخرى لنفس الشخص أو لشخص أخر، و لكن مع المعرفة حيث هي سلعة لا تستهلك و تتوالد ذاتيا بالاستهلاك (أي عند نقلها إلى الأخر أو الآخرين)، و مع التكنولوجيا الرقمية تكون التكلفة الحدية لأية نسخة لاحقة على النسخة الأولية أقرب إلى الصفر، فإن مبدأ الوفرة هو الشكل الأكثر بروزا في اقتصاد المعرفة .

و من هدا كله فيمكن تعريف اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصادالدي ينشئ الثروة من خلال عمليات و خدمات المعرفة (الإنشاء،التحسين،التقاسم،و التعليم، التطبيق،

و الاستخدام للمعرفة بأشكالها)في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية و اللاملموسة ووفق خصائص و قواعد جديدة، كما أنه يعتمد على التكنولوجيا الرقمية (تكنولوجيا الشبكات و الاتصالات عن بعد بالصوت و الصورة الرقمية و الخلويات و غيرها) في نقل المعرفة ، بما يكسب المعرفة السرعة الفائقة في النقل و البعد العالمي في التقاسم و التبادل و التوزيع[5].

أ-الخصائص الأساسية لاقتصاد المعرفة :

خلال التطور الاقتصادي الطويل كان التغير في العامل الأساسي للإنتاج هو المحدد الأكثر تأثيرا و تحكما في هدا التطور ، ففي الاقتصاد الزراعي كانت الأرض هي عامل الإنتاج الرئيسي ، و في الاقتصاد الصناعي كان رأسمال و نموذجه الممثل للآلة هو عامل الإنتاج الرئيسي ، في حين أن المعرفة هي عامل الإنتاج الرئيسي في الاقتصاد الجديد اقتصاد المعرفة ، ليصبح اقتصاد المعرفة هو القطاع الرابع في الاقتصاد الجديد و الشكل التالي يوضح دلك :

الشكل رقم 02 : قطاعات لاقتصاد الجديد

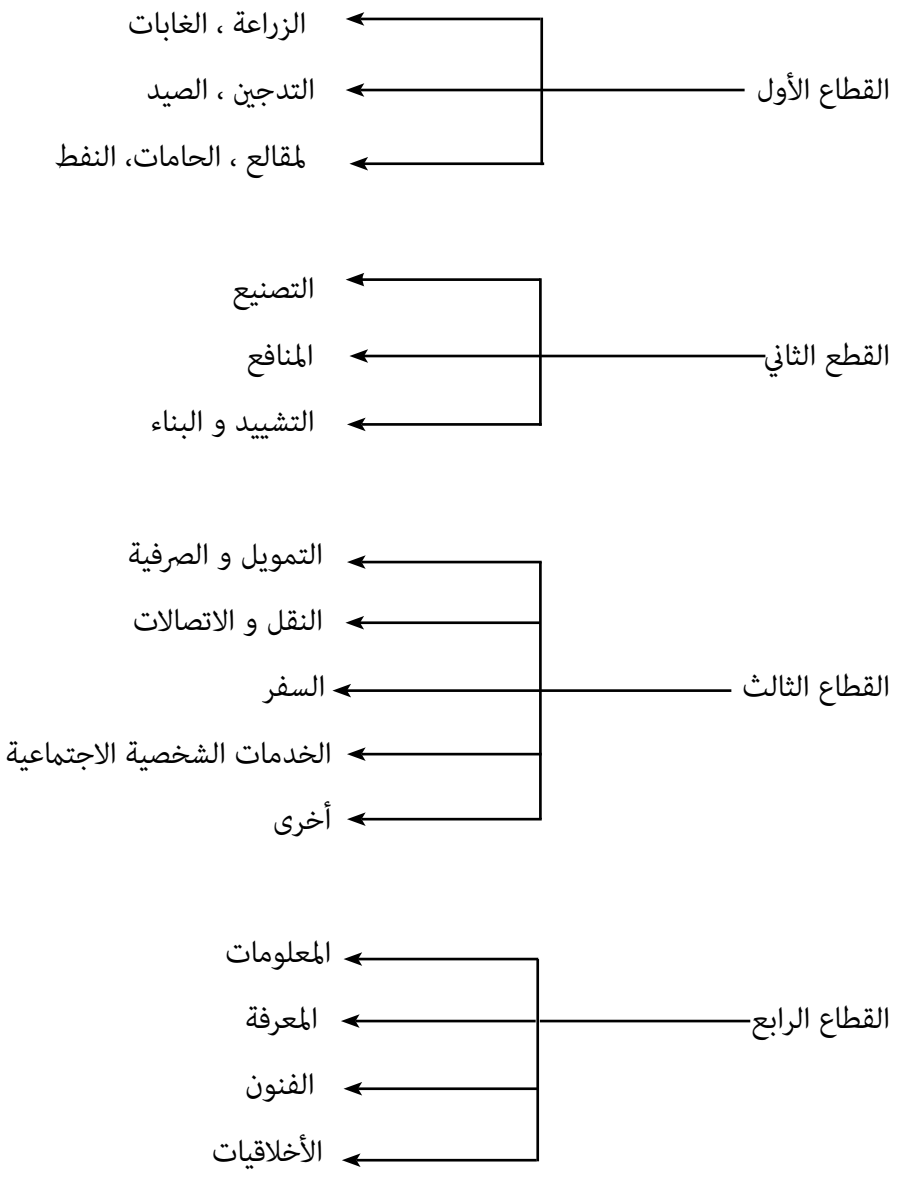

المصدر: [5]

إن اقتصاد المعرفة بمضامينه و معطياته و تقنياته ، يتسم بالعديد من الخصائص والسيمات الأساسية و التي منها ما يأتي:

1 -الاستخدام الكثيف للمعرفة العلمية و المعرفة العملية و بالذات المتطورة منها عالية المستوى في علم الاقتصاد و في أداء نشاطاته وفي توسعه و نموه .

2 -الموارد الضخمة و الإمكانات الكبيرة التي يتم إستحدامها في المجالات المعرفية العلمية منها سواء تلك المتصلة بالبحوث العلمية و التطوير التكنولوجي ، و الذي تقومبه المشروعات الاقتصادية و بالذات في الدول المتقدمة ، و كذلك الموارد الضخمة و الإمكانات الكبيرة التي يتم استخدامها في الاستثمار في المعرفة و التي من خلالها يتحقق الإنتاج المعرفي غير المادي و غير الملموس و الذي بواسطته تبرز منتجات معرفية جديدة، وتوليد و سائل و أساليب معرفية جديدة و استخدامها في علم الاقتصاد .

3 -إن مضامين اقتصاد المعرفة و معطياته و تقنياته تحقق عائد مرتفع للاستثمار، و بالذات من خلال الإرباح المرتفعة التي تحقق له في ظل ظروف احتكارية أو شبه احتكارية ، و التي تجعل منه اقتصادا لا تنافسيا بحكم الموارد و الإمكانات الضخمة التي تحتاجها النشاطات الاقتصادية التي تؤدي في إطار اقتصاد المعرفة و التي تجعل ممارستها مقصورة على عدد محدد من المشروعات و التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسيات .

4 -إن النشاطات التي تؤدي في إطار اقتصاد المعرفة تحقق قيمة مرتفعة ، خاصة و أن مدخلات هده النشاطات و بالذات المادية تكاد تختفي و تقتصر على المدخلات المعرفية، كنشاطات البحث التي تستهدف تطوير البرمجيات الحاسوبية .

5 - خضوع اقتصاد المعرفة لقانون تزايد العوائد ، أي تناقص التكاليف حيث أن إنتاج معرفة جديدة يقود إلى إمكانات لإنتاج معرفة جديدة أخرى ، و هكذا تستمر عملية أنتاج المعرفة بشكل متزايد و متسارع .

ب- أهمية المورد البشرية النوعية :

و مما سبق يتبين أن الموارد البشرية تمثل أهمية استثنائية في عمل النشاطات الاقتصادية ، وتنميتها و تطويرها و بالذات في ظل اقتصاد المعرفة ، دلك لأن الموارد البشرية هي التي تؤدي الدور الايجابي الوحيد في القيام بدلك .

و يمكن التدليل على دور الإنسان في القيام بالنشاطات الاقتصادية عموما و النشاطات الإنتاجية خصوصا ، وبالذات عندما تتطور نوعية الإنسان بتوفير المعلومات و المعارف و المهارات له عن طريق التعليم الذي يسهم في دلك ، هدا الدور الذي يتأكد من خلال مايلي :

1 -تجربة الدول المتقدمة في مسار تطورها التاريخي تثبت أن التطور النوعي لمواردها البشرية ، ومن خلال تطورها تعليميا و ثقافيا و اجتماعيا ، كان أساسا و سابقا لتطور نشاطاتها الاقتصادية .

2 -إن التطور المستمر و المتسارع في مضامين التطور و معطياته في الدول المتقدمة يستند على التطور في نوعية الموارد البشرية من خلال تطور التعليم و البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، و بالذات من خلال تطور التقنيات المتقدمة في المجالات المختلفة، و التي يتضمنها اقتصاد المعرفة و الارتباط مع تقنيات المعلومات و الاتصالات والحاسوب و الانترنيت و غيرها .

3 -إن تجربة الدول التي تعرضت منشأتها الاقتصادية و الاجتماعية للدمار في الحرب العالمية الثانية و كذلك رأسمالها المادي ، تثبت أهمية مواردها البشرية في إعادة تعمير ما دمرته الحرب.

4 -تجربة الدول المتقدمة التي استطاعت تحقيق التطور و التقدم فيها دون أن تتوفر لديها القدر الكافي من الموارد الطبيعية ، تثبت هي الأخرى و تؤكد أهمية الموارد البشرية و دورها الحاسم في عمل الاقتصاد و تطوره .

4 -دور الشركات المتعددة الجنسيات في اقتصاد المعرفة:

إن أهمية اقتصاد المعرفة تبرز من خلال الدور الذي تؤديه مضامين اقتصاد المعرفة و معطياته ، و ما تفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات ، و التي يجري توليدها بشكل متسارع و متزايد في الدول المتقدمة عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات وبما ينجم عنه من إسهامات أساسية و هامة في عمل هده الشركات و في أداء نشاطاتها .

فاقتصاد المعرفة بمضامينه و معطياته يسهم في إيجاد نمط جديد للتخصص و تقسيم العمل الدولي ، و بالذات ارتباطا بالتقنيات التي يتضمنها اقتصاد المعرفة ، و التي أدت و تؤدي مستقبلا إلى قيام الدول المتقدمة و التي تتحقق فيها مضامين اقتصاد المعرفة و معطياته بالتخصص في التقنيات المتقدمة عالية التطور ، و بالشكل الذي يتم فعليا في ظروف احتكارية أو شبه احتكارية مرتبطة بالشركات العملاقة ، و بالذات المتعددة الجنسيات التي تقوم بدلك بحكم توفر الإمكانات الضخمة المتاحة لديها : البشرية والفنية ، و المالية و المادية و غيرها ، و بالذات اعتمادا على التمويل الدولي في ظل عولمته، و في ظل عولمة النشاطات الاقتصادية الإنتاجية و الاستثمارية و التجارية

والتسويقية، و بدلك تتوفر لها الحماية الفعلية إضافة إلى الحماية القانونية التي تمثلها حقوق براءت الاختراع ، و حقوق الملكية الفكرية التي تمثلها حقوق التأليف و الطبع و النشر ، و كذلك حماية العلامات التجارية و الشهرة و الإجازات و التراخيص ، و هو ما يضمن للدول المتقدمة و شريكاتها احتكار توليد التقنيات المتقدمة و استخدامها وبالشكل الذي يؤدي إلى اعتماد الدول الأخرى الأقل تقدما و التي تمثلها الدول النامية على الدول المتقدمة في حصولها على منتجات اقتصاد المعرفة دون أن تسهم في توليدها ، وحتى دون أن تتوفر لها القدرة على استخدامها بكفاءة و فاعلية ، و هو الأمر الذي يزيد من فجوة تخلفها عن الدول المتقدمة ، و التي تحتل فيها الفجوة التكنولوجية المتقدمة أهمية كبيرة ومتزايدة ، و بالذات الفجوة في التكنولوجيا المتقدمة التي تكاد تفتقر إلى إمكانات توليدها واستخدامها ، و سيطرة الدول المتقدمة على هده التكنولوجيا التي تتسع و تزداد و تتنوع و بسرعة ، و هو الأمر الذي يتيح للدول المتقدمة و شريكاتها الاستفادة من المزايا النسبية و زيادة قدراتها و قوتها على المنافسة في الأسواق التي تم عولمتها ، و المرتبطة بتوليد و استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة ، و الحصول على الإرباح المرتفعة و هي أرباح غير عادية و التي ترتبط بسيطرتها على هده التقنيات و حرمان الآخرين من الإسهام في توليدها و استخدامها ، و حرمانهم من الانتفاع من ثمارها بسبب ضعف قدراتهم من ناحية ، واحتكارها من ناحية أخرى ، لا بل و تحملهم كلف عالية و ضخمة من أجل إتاحة استخدامها ، و الذي يتم بكفاءة و فاعلية منخفضة و بالشكل الذي لا يتناسب مع الكلف العالية و الضخمة التي يتم تحملها مقابل هدا الاستخدام في حالة حصوله ، و هو الأمر الذي يعني استمرار التخصص و تقسيم العمل الدولي ، و اعتمادا على فجوة التطور بين الدول التقدمة و الدول النامية و التي تتمثل في الفجوة المعرفية التي تسيطر فيها الدول المتقدمة على المعرفة العلمية والعملية ، بحيث تدل أخر الإحصائيات أن 80 بالمئة من الاستثمار الأجنبي المباشر مصدره الشركات المتعددة الجنسيات للدول المتقدمة، و أكثر من 80 بالمئة من دفعات الاختراع والامتيازات و التراخيص دفعت لفروع الشركات الأمريكية في الخارج (1) ، و هو ما يؤكد الدور المهم للشركات المتعددة الجنسيات في اقتصاد المعرفة و التمويل الدولي الذي يتاح من خلالها ، و البحث و التطوير الذي يتم عن طريقها .

الخاتمة :

و كنتيجة لما سبق فإن الشركات متعددة الجنسيات تسهم بدرجة كافية و ملموسة في تحقيق تطور حقيقي في الدول المتقدمة و بالذات في ظل اقتصاد المعرفة ، نتيجة اتساع عمل و نشاط هذه الشركات ، و امتداد عملها في مجالات متنوعة و متعددة ومتزايدة و بخاصة في الدول النامية ، و اعتمادا على ما تضمنه اقتصاد المعرفة من تقنيات متقدمة تصدرها هذه الشركات و بذلك تبقى الموارد البشرية العنصر الايجابي الوحيد بين عناصر الإنتاج و موارده في القيام بالعمليات الإنتاجية و النشاطات الاقتصادية إذ أن الإنسان يمكن أن يحدث تطويرا و تحسينا في رأسمال المادي المستخدم في العمليات الإنتاجية كما انه بمكن أن يحدث تطويرا و تحسينا في الموارد الطبيعية المتاحة ، إضافة إلى انه يمكن أن يوجد موارد جديدة اعتمادا على مصادر التمويل المختلفة . و هذا كله مرتبط بنوعية الموارد البشرية ومهارتها بالشكل الذي يتطابق مع التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة و التطور المتسارع فيها ، و بالشكل الذي يستدعي تطوير التعليم والتدريب و توفير مستلزمات التعليم الذاتي و بالشكل الذي ينتج توفير قدرات معرفية عملية و علمية قادرة على الإسهام في توليد هده التقنيات المتقدمة ، و استخدامها بشكل كفوء و بما يحقق توسع النشاطات كافة و بما يتضمن نمو الاقتصاد و تقدمه .

أما بالنسبة للدول المتخلفة بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة ، لازالت تعتبر الموارد البشرية من المعطيات التي ينحصر دورها في تنفيذ ما يكلفون به من أعمال و مهام حسب الطرق و الأساليب التي ترتضيها هذه الدول ، و ليس من شأنهم إبداء الرأي أو المشاركة في تحليل المشكلات و عمليات الإدارة ، بل هي معطلة عن الإبداع و تنحصر مساهمتها في استنفاذ طاقتها المادية من دون الذهنية و الفكرية و لذلك تبرز الحاجة في هذه الدول للعقول القادرة و الذكية من اجل بناءها و تطويرها و بالخصوص في ضل اقتصاد المعرفة . و لذلك فعلى دول العالم الثالث أن تقوم بوقف نزيف هذه العقول وبالخصوص الأكثر قدرة على الإبداع و التجديد و التطوير و ذلك بتوفير الحوافز الكافية مناسبة لهم و بتوفير متطلباتهم و متطلبات أسرهم بدرجة كافية و توفير متطلبات و مستلزمات ممارسة تخصصاتهم و استخدام خبراتهم و مهاراتهم و قدراتهم المعرفية العلمية و العملية ،إضافة إلى توفير القدر الكافي من الحرية و الاستقلالية لهم التي يمكن أن تنتج تطوير قدراتهم و بشكل مبدع .

قائمة المراجع :

1. فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة ، عالم الكتاب الحديث ، عمان ، الأردن ، 2007 ،ص 188، ص196، ص 69، ص 78 ، ص34
2. الشركات متعددة الجنسيات : ص03
3. www.annabaa.org/nba44/taknolngi.htm
4. القوى العاملة : و هي ذلك الجزء من الموارد البشرية و اللذين تتراوح أعمارهم بين الحد الأدنى و الحد الأعلى لسن العمل و تتوافر لديهم القدرة على العمل بجانب الرغبة في هذا العمل و البحث عنه أو الممارسة الفعلية له .
5. بترور علال ، إستراتيجية تطوير الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الأدوية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال 2006/2005 ، ص 3
6. نجم عبود نجم ، إدارة المعرفة المفاهيم و الإستراتيجية و العمليات ، مؤسسات الورق للنشر و التوزيع ، الأردن 2007،ص 183 ، ص 191
7. الشركات متعددة الجنسيات و دورها في الاقتصاد العالمي
8. www.jamahir.alwehada.gov.sy/_print_veiw.asp?filename